والالف وما ورد من بسط الدية عليها بحسب حروف الجمل فمحمل الالف واحدا والباء
اثنان والجيم ثلثة الى اخرها فمع ضعفه لا يطابق الدية ولا اعتبار بقدر المقطع
من الصحيح على المشهور فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية ولو لعكس
لا طلاق النصوص وقيل بل المعتبر اكثر الاسرين الذاهب من اللسان ومن الحروف
لان اللسان واحد في الانسان وفيه الدية من غير اعتبار الحروف كما ان النطق
بالحروف منفعة متحدة فيه الدية من غير اعتبار اللسان وهذا اظهر ولا فرق
في اللسان الطفل وغيره لان الاصل السلامة اما لو بلغ حدا ينطق مثله ولم ينطق
ففيه ثلث الدية لغلبة الظن بالافة المشهور ان دية الاسنان خمس
على ثمانية وعشرين سنا اثنا عشر في مقدم الفم وهي ثنيان ورباعيتان
وناباب ومثلها من الاسفل وستة عشر في مؤخره وهي ضاحك وثلثة اضراس
من كل جانب ومثلها من اسفل في المقاديم ستمائة دينار حصة كل سن خمسون
دينارا وفي الاخيرة اربعمائة دينار حصة كل سن خمس وعشرون دينارا كذا في
رواية علي بن ابي حمزة وفي طريقها ضعف وفي الصحيح الاسنان كلها سواء في
كل سن خمسمائة درهم وفي خبر اخر مثله ويوافقهما اطلاق ما ورد في طريقنا
وطريق العامة ان في السن خمسا من الابل وعلى المشهور ما زاد على الثمانية و
العشرين فهو بمنزلة الزائد فيهما فلو قلعت سن اصلية لو قلعت سن مفردة
خلافا للمفيد فالارش ويشكل مع عدم التميز ولا فرق بين الابيض والاسود
خلقة والاصفر والاسودت بالجناية ولو يسقط فثلث ديتها الا ان ذلك ينبغي
الثلل والصحيح ولو قلعت بعد الاسوداد فالثلث على الاشهر للخبر وقيل الربع للاصم
وقيل الارش لضعف الخبرين وهو حسن ولو كسر بالرد من الثلثة فمن الارش بحث

انها يتبين سنا لغة فمن ابنه بعضه وينتظر بسن الصغير فان نبت فالارش والا فالدية
حد اليد المعصم وحد الرجل مفصل الساق فلو قطعت اليد مع شئ من الزند والرجل
مع بعض الساق فالدية والارش الزايد عند بعض والاقوى الاقتصار على الدية
وكذا الكلام لو قطعت اليد من المرفق او المنكب والرجل مع الساق او الفخذ ويحمل
وجوب دية الكف او القدم والخرى للذراع او الساق وثالثه للعضد او الفخذ
لان كلا منها في الانسان اثنان لكن الاقوى الاقتصار على الواحدة مع الانتظام
وفي كل اصبع من اليدين والرجلين عشر الدية سواء على المشهور للاصل العام و
خصوص المعتبرة وقيل بل في الابهام الثلث وفي الاربع الباقي الثلثان
بالسوية للخبر وفي الظفر عشر دينار اذا نبت على المشهور للخبر وكذا لو نبت
اسود فاسدا عند جماعة للخبر وقيل بل هو في حكم الشلل فثلثا ديته ولو نبت ابيض
فخمسة دنانير على المشهور للخبر وفي الصحيح خمسة دنانير مطلقا وحمل على ما اذا نبت
ابيض وفيه بعد وفي الحاجبين الدية وفي احدهما النصف وفاقا للمبسوط
للاصل العام واشكال المحقق بانهما بعض من الذيين فيلزم مساواة الجزء
للكل منتقض بسائر الاعضاء ولا التفات اليه بعد النص وكذا الى ميله الى
الحكومة فيهما وكذا الى استبعاده ايجاب الدية في ملتقى الرجل لانها زيادة لا منفعة
فيها معتدا بها والصدوق جعل في حلمتي ثدي المخبر وفيه ضعف
في قضاء المراة ديتها لاذهاب منفعة الوطي التي هي من اهم المنافع والنص وسقط
فطر الزوج ان كان بالوطي بعد بلوغها السن ولا فرق في الثقبتين بين السلعة
والرتقاء ولا في الذكر بين الشيخ والشاب والصبي اما المصلوب الحشفة فقد
حكم في الحشفة بما يراد للدية والاسترصل ولو قطع بعض الحشفة كان فيه

واستشكل

الرجل ٣

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)